Jordan PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيـــان

سعادة المندوب الدائم محمد العلاف

رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية

أمام

الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة

حول البند [3(أ)]

المعنون

"تنفيذ الاهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الإهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"

نيويورك 2008/3/3

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

شكراً سيدي الرئيس،،،،

إنّ الأردن يضم صوته للبيان الذي ألقاه رئيس مجموعة الـ77 والصين، ويرحب الأردن اليوم بإطلاق حملة الأمين العام للأمم المتحدة للحد من العنف ضد المرأة، وبتقريره المعنون **"تمويل المساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة"**. إنّ الأردن يلتزم بجميع تعهداته الدولية في تحقيق المساواة ما بين الجنسين على كافة المستويات وتمكين المرأة والحد من كافة أشكال العنف الموجهة ضدها على اعتبار أنها مسؤولية وطنية تهدف إلى تحفيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان حقوق الإنسان، وهو ما قد كفله الدستور والتشريعات الوطنية الأردنية النافذة، هذا وقد أقر البرلمان الأردني في شهر كانون ثاني 2008 مشروع قانون الحماية من العنف الأسري والذي يوفر حماية قانونية واجتماعية فعالة للنساء ضحايا العنف وأفراد الأسرة الآخرين، إضافة إلى عدد من المبادرات المؤسسية الرامية إلى تعزيز آليات حماية المرأة من العنف.

إنّ تمكين المرأة السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو واحد من الأولويات الوطنية الأردنية والذي تمثل مؤخراً بتعيين (4) وزيرات من أصل (28) في الحكومة الحالية، وأما في البرلمان فقد فازت (7) نساء بعضوية مجلس النواب، وفي حين عينت (7) نساء أخريات في عضوية مجلس الأعيان، وتتولي سيدة رئاسة محكمة بداية عمان لأول مرة بعد أنّ أشغلت (33) سيدة مناصب قضائية، وتمثل النساء في المعهد القضائي (40) % من إجمالي عدد الطلاب فيه، وكما تشغل النساء (25) % من إجمالي عدد أعضاء المجالس البلدية في مختلف محافظات المملكة حسب نتائج انتخابات البلدية التي جرت في تموز 2007. هذا وقد زادت نسبة النساء في سوق العمل الرسمي لتصبح (14.7) % في العام 2007 بعد أن كانت (13.8) % في عام 2006.

إنّ الأردن وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي يتبني تشريعات اقتصادية واجتماعية تتيح للعمالة والاستثمار فرصاً متكافئة، ويجري حالياً مراجعة لإقرار تعديلات على قانوني العمل والضمان الاجتماعي بهدف توسيع قاعدة المستفيدين ومد مظلة الحماية القانونية لتشمل جميع العمال بدون استثناء وبدء العمل بتأمين البطالة وإنشاء صندوق تأمين الأمومة وتحقيق المساواة في مجال التقاعد. و يشهد الأردن توسعاً ملحوظاً في توفير مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة، وإتاحة القروض للنساء، وقد أنشئ لهذه الغاية بنك متخصص بدأ عمله في المملكة منذ عام 2006، وتبدي النساء إقبالاً متزايداً على الاستفادة من هذه الفرص والتزاماً في تحقيق النجاحات وتسديد هذه القروض والتي تسهم في زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة.

وتتابع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة جهودها لإدماج المنظور الجنساني في وضع وتطوير الموازنة العامة، وبناء القدرات لدى مختلف الجهات المعنية وخاصةً موظفي وزارة المالية وأعضاء البرلمان والهيئات النسائية في هذا المجال. وقد كانت اللجنة الوطنية وبتوجيهات من رئيستها صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة قد نجحت في إدماج المنظور الجنساني في موازنة مجلس الأعيان، وكما أنّ اللجنة الوطنية تركز في برنامجها للمرحلة القادمة على موضوع التمويل المراعي للمنظور الجنساني والاحصاءات المراعية للمنظور الجنساني وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل آخذة بعين الاعتبار سوق العمل غير الرسمي، ومساهمة المرأة في الانتاج من خلال المشاريع الصغيرة، وتسعى اللجنة إلى إدماج المنظور الجنساني مضمونا وتمويلا في مشاريع البرنامج التنفيذي للأجندة الوطنية التي تمثل برنامج عمل لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2015 .

إنّ تحقيق الأهداف المنشودة من تبني موزانات مراعية للمنظور الجنساني والقدرة على تخصيص الموارد اللازمة لسد الفجوات الموجودة ما بين الجنسين يمثل تحدياً خاصةً في الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي يواجهها الأردن، وعليه فإنّ التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والدولي يمكنه الإسهام في مواجهة هذه التحديات وتوفير الفرص لتبادل الخبرات والتعاون لتذليل العقبات والصعوبات، ويدعم الأردن جهود ومبادرات القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الأهلي ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في برامجها وفعالياتها.

إنّ إرادة الأردن متمثلة بقيادته الهاشمية وحكومته واضحة في اعتبار تمكين المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها أولوية وطنية، وفي توجهها نحو استكمال الجهود لتنقية التشريعات من أي تمييز وإدماج المنظور الجنساني في القطاع العام، وقد تجسدت هذه الإرادة في مواقف عدة من ضمنها ورودها بوضوح في كتاب التكليف السامي الموجه من صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني إبن الحسين المعظم للحكومة الحالية، وفي خطاب العرش في افتتاح البرلمان الأردني الخامس عشر.

شكراً سيدي الرئيس،،،،